الرشادة في زمن العولمة: بديل ممكن أم يوتوبيا ؟

ملخص

يتعرض هذا المقال بالتحليل لمسألة العلاقة بين ظاهرتي العولمة والرشادة. العولمة التي دعمت الاعتماد المتبادل وزادت من دور المنظمات الدولية و الفواعل الأخرى وأثرت بشكل مباشر على دور الدولة الوطنية و سيادتها التي كانت دوما ملتصقة بها منذ اتفاقية وستفاليا منحت فرصة لشكل جديد من أشكال الممارسة يدور حوله النقاش اليوم وهي الرشادة على المستويين المحلي والدولي.

أ. عبد السلام يخلف
كلية الحقوق
والعلوم السياسية
جامعة منتوري قسنطينة
الجزائر

مقدمة

لقد شهدت السياسة الدولية في العشريات الأخيرة تغيرا في مجال اتخاذ القرارات وتطبيق السياسات بسبب تغير العلم من الصراع شرق/غرب إلى عالم ما بعد الحرب الباردة، الشيء الذي أدى إلى ظهور الكثير من المفاهيم والنظريات التي تحاول التعبير عن الخصائص الأساسية لهذا العالم التي يتميز بتضخم الصراعات الإستراتيجية والنقاشات السياسية. فسبب التضارب في الآراء هو الاختلاف في الإجابة على التساؤل التالي: ما هي الصورة التي سيكون عليها العالم مستقبلا ؟

المسيطر الأساسي في السياسة الدولية اليوم (hegemon) هو الولايات المتحدة الأمريكية التي انتقلت من مركز القوة الكبرى (superpower) إلى القوة المهيمنة (hyperpower)، أي أن نظرتها إلى العالم هي التي أصبحت مصدر القرارات العالمية، فما هي الميكانزمات التي وجب استعمالها لتنظيم معطيات وشكل هذا العالم ؟

Abstract

This article tries to analyze the relationship between globalization and governance. Globalization strengthened the interdependence and sustained the international organizations and other actors internationally and influenced the role of the Nation-State and undermined its sovereignty, the same sovereignty that has been respected since Westphalia. It gave rise to a debate about new ways of governing/called governance.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2010.

أدى النقاش إلى ظهور مفاهيم جديدة مثل العولمة و الرشادة (أفضل استعمال هذه الكلمة بدل الكلمات المركبة والمكررة مثل الحكم الراشد) وبدا أن العولمة كظاهرة تتعدى حدود الدولة وبالتالي فإن الاستثمارات والمساعدات المالية التي تقدم إلى الدول المتخلفة لا يتم استعمالها بطرق عقلانية من طرف الأفراد والمؤسسات في مستوى هذه الدول، ثم أن الدولة أصبحت المهدد الأساسي لحقوق الإنسان والطاغية الأكبر على المستوى العالمي بفعل امتلاكها لشرعية استعمال العنف ولذا غدا مفهوم "الحكومة" فارغا من محتواه وفقد بذلك علة وجوده. هل ستستطيع العولمة بهذا المعنى أن تعوض الحكومة كأداة حقيقية لها تحقق بواسطتها أهدافها ؟

هنا جاء مفهوم الرشادة (Governance) كبديل يمكن أن يعبّر عن معطيات العالم الجديد كعملية ديناميكية تشير إلى قواعد إدارة المجتمع بهدف خدمة مصالح جميع المواطنين واحترام دعم حقوق الإنسان والتنمية، أما بلوغها فيرتكز على مدى حرية وشفافية اختيار الحكومات وعلى مدى دقة تحديد الأدوار والمسؤوليات.

بعض المقاربات النظرية لعالم ما بعد الحرب الباردة

يندرج النقاش حول العولمة والرشادة في إطار نقاش أوسع هم مجموع الصور النظرية التي قدمها المفكرون في العلاقات الدولية للتدليل على ظواهر العصر الحالي. فقد أطلق ألفن توفلر (Alvin Toffler) على التغيرات التي أحدثتها ثورة الاتصالات والمعلوماتية بالموجة الثالثة (the third wave) أي انتقال المجتمعات الصناعية إلى مجتمعات معلوماتية (digital societies) والتالي فإن العولمة انطلقت من النموذج الغربي للدولة الأمة والسوق الرأسمالية والتكنولوجيا المعقلنة كمبادئ أساسية للبناء السياسي والاجتماعي. (1)

من بعض الأفكار المطروحة على الساحة المعرفية نجد:

1/ نظرية نهاية التاريخ لفرانسيس فوكوياما التي أبدعت مفهوم نهاية التاريخ، والتاريخ هنا لا يعني التاريخ الزمني بل تفوق النظام الرأسمالي والقيم اللبرالية على الإيديولوجيات المنافسة لها.(2)

2/ النظرية الواقعية التي تؤكد على الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية ترى بأن العولمة لا تغير الشيء الكثير في المعطيات الدولية بالإضافة إلى أنها ليست ظاهرة جديدة. ترى بأن العالم سيشتاق لمرحلة الحرب الباردة بلغة المنظر جون ميرشهايمر (John Mearsheimer) من جامعة شيكاغو لأنها ضمنت السلم للعالم بفضل توازن الرعب. (3)

3/ نظرية المجتمع الدولي (World Society) أو المدرسة الانجليزية التي ترى أن العالم له قيم وقواعد أنتجها أثناء العمل الإنساني عبر التاريخ.

4/ أطروحة صاموئيل هانتنغتون الخاصة بصراع الحضارات تقوم على نقطة الانطلاق وهي حتمية الصراع كمسلمة تاريخية وأساس الصراع القادم ليس الإيديولوجيا والاقتصاد بل الثقافة.

5/ مورتن كابلن (Morton Kaplan) صاحب النماذج المشهورة في نظريات العلاقات الدولية حول النظام الدولي تحدث عن "الفوضى القادمة" (the coming anarchy) القائمة على أساس ما أسماه "المناطق المحتضرة" (dying regions) مثل بعض النواحي من القارة الإفريقية ورأى بأن الغرب يجهل ما يحدث هناك مما سيشكل خطرا كبيرا عليه.

طور بعض المفكرين الآخرين طور أفكارهم خارج التيارات المسيطرة وحاولوا بناء نظريات تعبر عن الواقع الجديد مثل نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) الذي تحدث عن الأمبراطورية الأمريكية وانطلق معرفيا من أن العالم لم يتغير وأن الدول القوية في عصر العولمة سوف تبقى كذلك، وروبرت كوكس (Robert Cox) المختص في مجال الإقتصاد السياسي الدولي الذي يعتقد بأن بنى القوة التي أرست دعائمها مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بقيت على حالها.

من هنا يمكن النظر للعولمة على أنها جزء من النقاش حول تغيير مفاهيم السيادة والهوية، فهي تشير إلى الصورة التي ترى أن الدولة قوة في طريقها إلى التلاشي والضعف و بأن السلطة و الهوية أصبحت متشابكة ولينة أكثر فأكثر وبأن العولمة عملية غالبة في عالم يتميز بتلاشي الحدود بين الدول وصولا إلى عالم بدون حدود (borderless world).

العولمة مصطلح انتهى به القرن العشرون ويفتقد إلى أي تعريف دقيق حتى أصبح واحدا من كليشيهات الزمن المعاصر. مع هذا فإن المفهوم يعبر عن حالة معينة في العلاقات الدولية تتميز ظواهرها بالتشابك والترابط، من الثقافي إلى التقني ومن السياسي إلى الاقتصادي.

يتلخص معنى العولمة اليوم حسب دايفد هيلد وأنطوني ماكغرو (David Held & Anthony McGrew) في توجهات ثلاث سادت لدى كل من المختصين والمواطنين العاديين على حد سواء:

1/ المساندون للعولمة (hyperglobalists) وهو تيار يرى أن العالم اليوم معولم بشكل يضغط على الدول اقتصاديا و سياسيا بطرق تؤدي حتما إلى التغيير المتمثل في إضعاف و تمزيق الدول القومية و تقليص دور السياسيين و تتحول الدول من "متخذي قرار" (decision-makers) إلى "آخذي قرار" (decision-takers).

2/ المشككون في العولمة (sceptics) الذين يقاومون نقاش العولمة بالإشارة إلى أن الظروف العالمية المعاصرة ليست حالة جديدة تاريخيا ثم أن زيادة النشاط الاجتماعي على المستوى الدولي قد عززت قوة الدولة في العديد من المجالات.

3/ حلفاء التغير (transformationalists) ويرون أن العولمة تعمل على خلق ظروف اجتماعية وسياسية واقتصادية بشكل متفاوت يؤدي إلى تغيير قوة الدولة والإطار الذي تتحرك فيه لأن السياسة لا يمكن أن تحصر في الدولة فقط، وهم لا يتنبئون بالنتيجة بل يرون استحالة القيام بذلك.(4)

السؤال المطروح الآن هو التالي: أين هو الواقع من كل هذه المواقف ؟

تعريف العولمة

يرى كل من رود لوبرز(Ruud Lubbers) ويولندا كورفار(Jolanda Koorevaar) بأن صعوبة تعريف العولمة تعود إلى كونه مفهوم مجرد لا يشير إلى شيء مادي بل إلى عملية التعبير (التصور) عن عمليات اجتماعية مختلفة ويعتبرانها عملية جدلية تضم تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. يقدمان تعريفا للعولمة يقول بأنها "عملية تتقلص معها أهمية المسافة الجغرافية أثناء إقامة علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية عابرة للحدود، تصل إلى مستوى من الحدة تتغير معها العلاقات جذريا و يصبح الناس على دراية بذلك التغير، لكن إمكانية عولمة العلاقات والتبعيات تخلق فرصا لكنها في نفس الوقت تؤدي إلى إثارة المخاوف والمقاومة والفعل و رد افعل". (5) وتعتبر العولمة "ظاهرة مكانية موجودة فوق خط مستمر تاريخيا، في أحد طرفيه يوجد كل ما هو محلي وفي الطرف الآخر كل ما هو عالمي".(6)

ويعرف دايفد هيلد و أنطوني ماكغرو العولمة على أنها "عملية / عمليات تجسد التحول في طرق تنظيم حيز العلاقات الاجتماعية والمبادلات بين المناطق و القارات والتي تولد تدفقا في شبكات النشاط والتفاعل والقوة".(7) ويرى دايفد هيلد أنها تشير إلى انتشار علاقات فوق حدودية (supraterritorial) أو عابرة للحدود (transborder) ولا تنحصر في المفاهيم التقليدية للعولمة المتمثلة في العالمية (internationalization) واللبرالية (liberalization).(8)

ويرى يان آرت شولت (Jan Aart Scholte) بأن العولمة هي "توسيع واشتداد وتسارع وزيادة تأثير الترابط العالمي.(9)

وحين نسأل متى بدأت هذه الظاهرة فإن الإجابات تتراوح بين الآراء الثلاث:
1/ عملية ظهرت منذ ظهور الجنس البشري (homo sapiens).
2/ عملية جاءت مع الرأسمالية التجارية في القرنين 15 و 16.
3/ ظاهرة حديثة تعود إلى الثمانينيات مع انهيار المعسكر الشيوعي.

خصائص العولمة و مظاهرها

يعتبر الكثير من الباحثين أن المبادئ الأساسية للبناء السياسي والاجتماعي الذي انطلقت منه العولمة هو النموذج الأوروبي للدولة الأمة والسوق الرأسمالية والتكنولوجيا المعقلنة (10) ويرى يان آرت شولت أن الخاصية الأساسية للعولمة هي

ظهور مبدأ "تخطي الحدود" (supraterritoriality) التي يمكن مشاهدتها في مختلف مجالات الحياة اليومية المعاصرة و التي بالإمكان ترتيبها في ست خانات: (11)

1/ في مجال الاتصالات أصبحت العلاقة آنية بواسطة الهاتف وشبكات الانترنيت والتلفزيون ووسائل النقل بصرف النظر عن المسافة الجغرافية والحدود الإقليمية.

2/ لقد شهد العالم في نهاية القرن العشرين انتشار وتوسع في المشاريع التجارية والجمعيات المدنية والوكالات التنظيمية التي تعتبر كلها عمليات "عابرة للحدود" (trans-border).

3/ فيما يتعلق بالتجارة فإن حركة السلع والخدمات بين الدول تحدث في مجال تسويقي يقع "فوق الدول" ويعبر العالم (transworld) مثل أفلام ديزني وكل المنتوجات العالمية الأخرى.

4/ في المجال المصرفي تحدث العولمة في ظل هيمنة عملات متنوعة وآليات مصرفية كثيرة توزَّع إلكترونيا في كل مكان من الكرة الأرضية بطريقة آنية.

5/ في المجال الإيكولوجي فإن القرن العشرين قد أدى إلى تغيرات بيئية هامة لا تعترف بمسألة الحدود أو المسافات مثل ثقب الأوزون وانخفاض معدلات التنوع الحيوي.

6/ في مجال الوعي الإنساني فإن العولمة أصبحت جزءا من التفكير العام بحيث أصبح الناس ينظرون إلى العالم على أنه مكان واحد وينتمون إلى وحدات دينية أو جنسية وغيرها تتجاوز الحدود الوطنية وأهم من هذا فإنهم يتصورون مستقبلهم ومآلهم بصيغة عالمية إضافة إلى / أو أكثر من البعد الوطني.

ويرى يان آرت شولت إلى أنه في كل واحد من هذه المجالات الست المترابطة فإن العولمة هي خاصية تميز العشريات الأخيرة. بدايات هذه العملية تعود إلى الظواهر التي تتعدى الحدود الوطنية التي حدثت منذ مئات السنين حين تحدث الفلاسفة عن حكومات عالمية وعن اتصالات عالمية آنية وتسارعت الأشياء في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بواسطة التلغراف أو بعض السلع التقليدية مثل الآلة الراقنة (Remington). أما العلاقات العابرة للحدود فقد تسارعت في مراحل الخمسينيات من القرن العشرين وهذا ما يؤكد تحول الجغرافيا البشرية. وجب الانتباه إلى أننا لا نعيش في عالم العولمة الكاملة بل في عالم يتجه نحو العولمة. فالناس رغم إحساسهم بالانتماء لنفس الكرة الأرضية ما زالوا مرتبطين عاطفيا بأماكن معينة جغرافيا، ثم أن الشركات الكبرى وجدت نفسها مضطرة لتكييف منتوجاتها حسب المتطلبات المحلية.

أما دايفد هيلد فيرى أن مظاهر العولمة تتمثل فما يلي: (12)

1/ التجارة التي زادت معدلاتها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وزيادة النشاط التجاري بالثلث داخل النشاط الاقتصادي للدول.

2/ توسع التدفق المالي العالمي بشكل كبير وارتفاع في معدلات بيع السندات المالية وتأثير حركة رؤوس الأموال على السياسة الاقتصادية العالمية.

3/ الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقوم بتنظيم الإنتاج العالمي وعولمة الصفقات المالية بحيث تسيطر على ربع إلى ثلث الناتج العالمي و على 70 بالمائة من التجارة العالمية و80 بالمائة من الاستثمار الدولي المباشر. (13)

4/ سيطرة بعض الاتجاهات الثقافية و الاتصالية مثل انتشار اللغة الإنجليزية كلغة النخب وتطور كتل إعلامية دولية عظمى (أمبراطوريات مردوخ، ديزني، تايم وورنر وغيرها) و زيادة عدد السواح من 70 مليون عام 1960 إلى 500 مليونعام .1995

5/ المشاكل البيئية المعاصرة أوضح مثال على التغير العالمي في تنظيم النشاط البشري بالضغط على الدولة القومية لعدم كفاءتها في التعامل مع تحديات التلوث العابر للحدود والنمو السكاني واستنزاف ثروات الكرة الأرضية.

6/ تتحرك الدول ذات السيادة اليوم وسط عالم من المنظومات والمنظمات التي جاءت لإدارة نواحي كاملة من النشاط عبر الوطني وهذا يدل على رغبة الدول في إيجاد شكل ما للرشادة الدولية للتعامل مع المشاكل السياسية العالمية المشتركة ونقل النظام الدولي من تمحوره حول الدولة ذات السيادة (السياسة العليا) إلى شكل جديد من "الرشادة الجغرافية" و "الأمن التعاوني".

انعكاسات العولمة

لقد أحدثت العولمة هزات كبيرة على مستويات متعددة و خاصة على أدوار الدولة و يلخصها رود لوبرز (Ruud Lubbers) (14) في المستويات الأربع التالية:

1/ المستوى الأمني: زيادة معدلات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وعجز الحكومات عن الرد على العنف المدني في المجتمعات الأخرى، هذا العنف الذي أصبح معروفا و مروجا له بفضل تكنولوجيا الاتصال.

2/ المستوى الاجتماعي: زيادة معدلات اللامساواة داخل الدول وبين الدول في مجال الدخل الفردي وكذا فرص استعمال التكنولوجيات الحديثة.

3/ المستوى البيئي: أصبح من المتعذر على الدول أن تواجه منفردة مخاطر التلوث و الأوزون وغيرها وهي الآن عاجزة في الإقدام على أي عمل جريء.

4/ المستوى الديمقراطي: لقد أصبح زعماء الدول يجدون صعوبات كبيرة في جلب تأييد الشعوب من أجل التعاون في قضايا عالمية معقدة مثل "بروتوكول كيوتو" إضافة إلى انعدام وجود برلمان عالمي يمثل سيادة الشعوب.

و لقد أجرى جون فاسكيز (John Vasquez) وماري هينيهان(Marie Henehan) بحثا توصلا من خلاله إلى خلاصة مفادها أنه "إذا كانت العولمة قد أدت إلى الحد من

أهمية الإقليم فإن فرص نشوب الحروب مؤهلة للانخفاض بين الدول الكبرى وبين الدول المندمجة في الاقتصاد العالمي" (15) وكأني بهما يساندان مبادئ النظرية اللبرالية في "السلم الديمقراطي" (democratic peace) التي ترى بأن الدول الديمقراطية لا تلجأ إلى استعمال الحرب كأداة للتعامل فيما بينها. وإذا كان من تنبئوا بانهيار السيادة الإقليمية على صواب فإن عدم اهتمام العالم بقضايا الإقليم سوف يؤدي إلى نزع واحد من أعقد أسباب الحروب في التاريخ، بمعنى أن العولمة ستؤدي إلى الحد من النزاعات الحدودية و الإقليمية (16).

هناك تناقض فضيع في المرحلة الحالية بحيث أن كل الدول تتحدث عن الديمقراطية في الوقت الذي بدأ التساؤل حول فعالية الديمقراطية كشكل وطني للتنظيم السياسي يطرح بإلحاح باعتبار أن جزءا معتبرا من القضايا الهامة من القضايا الإنسانية بدا تنظيمها يتم ولو تدريجيا على مستويين، إقليمي وعالمي وبالتالي غدت الديمقراطية والدولة الأمة الديمقراطية المستقلة محل انتقادات كبيرة ومتعددة.

لقد تدعمت العمليات الديمقراطية عبر العالم بشكل كبير مقارنة مع سنوات سابقة، ففي منتصف السبعينيات أكثر من ثلثي دول العالم كانت استبدادية أما اليوم فقد انخفض العدد إلى أقل من الثلث في حين أن عدد الديمقراطيات في تزايد مستمر (17)

لقد أصبحت الديمقراطية المعيار الأساسي للشرعية السياسية مما يشير إلى أن أصوت الناخبين أصبحت تؤثر بشكل مباشر على متخذي القرار وفي نفس الوقت أصبحت الديمقراطية تحت التحدي من قبل ضغوط ومشاكل جهوية وعالمية. كيف تستطيع الدول الديمقراطية مكافحة الإيدز أو المخدرات ؟ كيف تواجه دولة ما قوة الشركات المتعددة الجنسيات أو المنظمات الدولية مثل البنك العالمي؟ هل المؤسسات الديمقراطية المتواجدة اليوم على الساحة سواء داخل الدول أو في التكتلات قادرة على مواجهة ومراقبة العمليات والقوى العالمية ؟ كيف سيشارك المواطنون بصفتهم مواطنين في عالم معقد و منظم دوليا ؟ هل بإمكان الديمقراطية العيش في ظل عالم منظم بطريقة إقليمية و عالمية ؟ (18)

العولمة وسيادة الدولة

أثرت العولمة بشكل مباشر على سيادة الدولة بحيث أفقدتها السيطرة التي كانت تمتلكها على الظواهر بحيث أصبحت هذه الأخيرة عابرة للحدود ولا تستطيع دولة واحدة منفردة مهما كانت قوتها وإمكانياتها أن تواجه الظواهر العالمية حتى رأى خبراء الشركات أن العولمة تمثل نهاية الدولة. (19) وفي نفس السياق أشار محللو السياسات العامة إلى أن الشركات العالمية تعمل على خلق عالم فوق الدول والجنسيات. (20)

ومهما تكن خصائص العولمة فإن إحدى مميزاتها في علاقتها بالسياسة العامة للدولة هي النقاش الداخلي و الخارجي حول أبعادها كظاهرة قد تؤدي إلى تغيير دور الدولة وجعلها مجرد "منفذ للقرارات و/ أو النتائج التي تصدر عن الأسواق العالمية". 21 يرى آلان جايمس أن الدولة ذات السيادة معناها أنها متحكمة في قدرها الخاص 22 ومفهوم السيادة مربوط تاريخيا بمفهوم الدولة بحيث لا يرى الواقعيون مثلا مبررا للاحتجاج على ما تقوم به الدولة في مجال السياسة الدولية و لكن ما يجعل من سيادة الدولة إشكالية هو أنها لا تعتمد على القانون لوحده بل على القدرة على استعمال القوة المادية.

يفرق الباحث آلان جايمس (Alan James) بين النظرية السياسية والعلاقات الدولية أي بين دور الدولة على المستوى الداخلي (المواطنة، الشرعية، التعددية، الديمقراطية وغيرها) ودورها على المستوى الخارجي (البقاء، المصلحة وغيرهما).(23)

أما دايفيد إيستون (David Easton) الذي عمل على تحدي مركزية الدولة داخل النظام السياسي يقول أن للدولة صلاحية نظرية مكنتها من البقاء أثناء الحديث عن الفاعل الموحد في السياسة الدولية، أي أن العلاقات الدولية بتركيزها على العلاقات بين الدول قد أنقدت الدولة من الانتقادات التي وجهها لها المنظرون السياسيون (يجب تذكر أن الواقعية ترى أن النظريات السياسية ما هي سوى تخمينات حول الدولة). (24)

يرى الباحثون أن الدولة التي لعبت دورا حاسما في توسيع الرأسمال العالمي فإنها ضيعت جزءا من سيادتها التقليدية. فقبل تسارع العولمة كانت الرشادة في النظام الدولي آنذاك مبنية على أساس سيادة الدولة. فللدولة السلطة الكاملة على قوانينها الداخلية، أي لها الحق في تسيير و تنظيم كافة نواحي الحياة الاجتماعية من دون تدخل أي سلطة عليا أو الاشتراك مع دولة أخرى أو أي مركز للرشادة (الملاحظ أن مبدأ سيادة الدولة تم خرقه في العديد من المناسبات لسبب أو آخر) والحديث الدائر اليوم حول دفاع الدولة عن سيادتها لا يعني السيادة بمفهومها التقليدي المطلق بل ببعد متواضع يتقلص إلى الإبقاء على تأثير الدولة في مجال تنظيمي معين.

إن عولمة النظام الرأسمالي هي التي أخذت جزءا من سيادة الدولة في مجال مراقبتها للعملة و الأسواق بحيث أن الإحصائيات تشير إلى أن الأسواق العالمية في سنة 1995 كانت تعمل بحوالي 1230 مليار دولار يوميا مما يصعب على الدولة تحديد أسعار الصرف لديها بطريقة منظمة.(25) لاضافة إلى تهريب الأموال تبييضها (500 مليار دولار تمر سنويا عن طريق البنوك الأمريكية)(26)وتمويل المافيا داخل الدول (ايطاليا، كولومبيا، البرازيل، روسيا، تايلندا و غيرها) و ليس أمام الدولة سوى إتباع سياسات مهادنة السوق والتكيف معها لمواجهة التضخم الانعكاسات السلبية على الشرائح الضعيفة من المواطنين.

الملاحظ أن إمكانية تنقل الشركات حدّ من إمكانية إقدام الدول على محاولة الوقوف في وجه الخوصصة ولم تتوجه الدول إلى منظمة التجارة العالمية بدافع السيادة بل لأنها

تعتبر ذلك فرصة لخلق مناصب شغل ونقل التكنولوجيا وتحقيق رخاء اقتصادي في عالم تمت عولمته.

تراجَع دور الدولة في إمكانية تطبيق استراتيجيات الاقتصاد الكلي، الشيء الذي يستدعي التعاون والمشاركة مع الدول الأخرى و كذا نقل بعض المسؤوليات إلى وكالات إقليمية وعالمية فوق وطنية (دساتير اسبانيا، البرتغال، ايطاليا مثلا تضم تعابير تشير للاتحاد الأوروبي).

تمثل منظمة التجارة العالمية إحدى أدوات الرشادة العالمية بحيث أن دستورها يلزم الدول الأعضاء بتعديل قوانينها و طرق عملها حتى تتلاءم و قانون التجارة العالمية لهذا فالكثير من القرارات المتعلقة بالبيئة التنظيمية للرأسمالية تأتي إلى الدول بدل أن تأتي منها. يبدو أن الدولة تخلت عن سيادتها طواعية لأن قوى عولمة الرأسمال لم تترك لها الكثير من البدائل، فالدول الضعيفة مثلا تحتاج إلى ختم / موافقة صندوق النقد أو البنك العالمي قبل حصولها على أموال جديدة أو إعادة هيكلة ديونها الخارجية.(27)

حسب إحصائيات منظمة التجارة العالمية هناك 285 شركة عالمية تعمل على حث الشركات المحلية على تأكيد استقلاليتها عن الدولة المركزية ذات السيادة كماحدث مع مقاطعتي يونان و شاندونغ في الصين. 28 أو مقاطعة أندرا براديش الهندية التي دخلت في مفاوضات إعادة جدولة ديونها مع البنك العالمي منفصلة عن الحكومة المركزية بنيودلهي. 29

لقد فقدت الدولة سلطتها ذات السيادة أمام بعض النشاطات التنظيمية المستقلة التي تقوم بها تجمعات العمل. فوكالات تقييم الأهلية للقروض مثل خدمات مودي للاستثمار (Moody's Investors Service) وكذا (Standard & Poor's) التي تتكفل كل واحدة منهما بتقييم أهلية ستين دولة لكل واحدة، يمكنها أن تلعب دورا هاما في مجال بناء السياسات الاقتصادية الكلية. النموذج الجيد في هذا المجال هو مؤسسة فورد (Ford Foundation) التي لعبت دورا فعالا في استقلال ناميبيا حتى أن رئيس المؤسسة كان إلى جانب رؤساء الدول في احتفالات الاستقلال سنة 1990.(30)

بدأ الحديث عن "دولة ما بعد السيادة" لكن الملاحظ أن نهاية سيادة الدولة لا تعني نهاية الدولة لأن الدولة كانت هي الوسيلة الأولى الفعالة لعولمة الرأسمال إضافة إلى أن التشريعات الحكومية ما زالت تؤثر على توفر السلع وعلى أسعارها وعلى ظروف العمل في الشركات العالمية ... الخ (31) ولقد احتفظت الدول خاصة القوية منها بدور كبير في القضايا المصرفية العالمية المعاصرة مثل قيامها بتدخلات ذكية ومحسوبة بعناية ضد المضاربين بالعملة في الأسواق الأجنبية واستعمالها لبرامج حاسوب متطورة جدا لمراقبة عمليات تبييض الأموال في الدوائر المصرفية عبر الحدود. عملت الولايات المتحدة مثلا وهذا منذ الثمانينيات على انضمام مراكز مالية كثيرة في حوض

الكاريبي إلى ما يسمى معاهدات "المساعدة القانونية المتبادلة" التي تسمح لمسئولي الإدارة الأمريكية طلب معلومات حول بعض الحسابات البنكية المشكوك في علاقتها مع الجريمة. (32)

يرى الكثير من المفكرين أن الدولة ما زالت تحتفظ بالكثير من القدرات التي تؤهلها لمتابعة عمليات الرشادة والوصول إلى مستويات جيدة قد تتطلب تدخله أكثر فأكثر حتى أن ستيفن كراسنر (Stephen Krasner) صاحب نظرية المنظومات الدولية أن سيادة الدولة في المرحلة الأخيرة من القرن العشرين قد قويت ولم تضعف بتاتا.(33) فالدولة هنا لتبقى ولذلك اكتسبت طرقا جديدة للمناورة ويرى الباحث فيل سيرني (Phil Cerny) أنها انتقلت "من دولة الرفاه إلى دولة المنافسة" قصد الوقوف في وجه التدخل الاقتصادي الدولي.(34) ومهما يكن للدولة من استمرار في ظل العولمة فإن أدوارها ستكون مغايرة لما هي عليه الآن لأنها سوف تتكيف مع الواقع الجديد بطرق ستبتكرها كما فعلت في السابق.

يبدو أن الدولة المعاصرة حتى تتمكن من التواجد والاستمرار والمحافظة على وجودها والقيام ببعض الأدوار المتبقية لها من مسارات العولمة ومن خلال تكيفها مع المعطيات الجديدة على جميع الأصعدة والمستويات عليها أن تبتدع لها طرقا جديدة للمشاركة في تسيير شؤون العالم الذي بدأ يفلت من يديها لأنها هي ذاتها بدأت تتعرض لهجومات جديدة قل أن يوجد لها مثيل في التاريخ. فالتاريخ الذي أرسى دعائم الدولة الأمة بشكلها المعاصر، ونظام وستفاليا الذي دافع وأسس لسيادتها قد وجد نفسه حالة مثل باقي الحالات التي تتدعم في مرحلة تاريخية ما نتيجة معطيات معينة لكنها آيلة للتغير مع ظهور معطيات جديدة وهذا بالضبط ما حدث مع ظاهرة العولمة. غيرت العولمة كثيرا في توزيع الأدوار وتحديد معالم الدولة الجديدة لكنها طرحت إشكاليات أخرى مرتبطة بالمهام الجديدة التي ستوكل للدولة. السؤال المطروح الآن: هل ستجد الدولة لها مكانا في ظل العولمة وستستمر في ممارساتها التقليدية أم أنها تضطر إلى إتباع مناهج جديدة في إدارة وتسيير شؤون المواطن؟

الرشادة الدولية: أصل المفهوم و أبعاده

يختصر روبرت كيوهان (Robert Keohane) الرشادة الدولية في كونها "صناعة القواعد وممارسة القوة على المستوى العالمي ولكن ليس بالضرورة من طرف وحدات مرخص لها أن تعمل باسم الجميع، فهي يمكن أن تمارس من طرف الدول والمنظمات الدينية والتجمعات التجارية و كدا المنظمات الحكومية وغير الحكومية، ونتيجة لغياب حكومة عالمية فإن الرشادة العالمية تتضمن تفاعلات إستراتيجية بين وحدات لا تخضع لتنظيم هرمي، ونتيجة لغياب دستور عالمي فإن بعض الوحدات التي تملك القوة وتصنع القوانين لم تخول لها مجموعة الوحدات الباقية بذلك ولذا توصف بعض أعمالها بغير الشرعية من طرف أولئك الذين يعانون من تبعات تلك الأفعال. (35)

يرى كويمان (J.Kooiman) بأن الرشادة هي "تلك الأفعال التي يقوم بها الفاعلون الاجتماعيون والسياسيون والإداريون والتي يمكن اعتبارها مجهودات هادفة لتوجيه ومراقبة وإدارة قطاعات / مظاهر المجتمعات". (36)

أما جيمس روزنو (James Rosenau) أن الرشادة هدف جماعي لا يمكن بلوغه من قبل دول تفكر في العمل الانفرادي.(37)

رغم أن المفهوم قديم يعود إلى القرن الثالث عشر إلا أن استعماله في ظل العولمة له جذور مغايرة بحيث أخذ من اللغة الانجليزية ومصدرها كلمة (governability) التي استعملت في السبعينيات. باعتباره أداة للتسيير الاجتماعي والسياسي تم إدخاله في تقرير اللجنة الثلاثية في ماي 1975 المتعلق "بالمحكومية والديمقراطيات" والذي أخذ نموذجا كلا من أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. 38 لقد جاءت فكرة خلق تناغم بين المطالب الديمقراطية والحاجة إلى إعادة النظر في توزيع الثروة داخل الأنظمة الرأسمالية الغربية بهدف ضمان طريقة جديدة في تسيير النظام الاجتماعي.

لقد أثرت سياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بشكل كبير على سياسات الدول المتخلفة المدينة خلال السبعينيات، أما في الثمانينيات فقد أدى فشل سياسات إعادة الجدولة إلى خلق نقاش حول إمكانيات التدخل من أجل حل تلك المشاكل بطرق مختلفة. أصبح البنك العالمي هو الممثل لفكرة الإصلاحات المؤسساتية بوثيقة تحمل عنوان "الرشادة و التنمية" عام 1992 ، ثم "الرشادة: نظرة البنك الدولي" عام 1994 لكن بدا أن هم البنك كان اقتصاديا محضا، أما المؤسسات الأخرى فكانت مشغولة بقضية "الديمقراطية اللبرالية" على المستوى الداخلي كشرط أساسي لدعم جهود التنمية. (39)

يعرف البنك العالمي الرشادة على أنها "الطريقة التي تتم بواسطتها ممارسة القوة في مجال إدارة الثروات الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما وذلك بهدف التنمية" (40) لذلك فهو يفرق بين ثلاثة أبعاد للرشادة:

1/ نوع النظام السياسي.

2/ العمليات التي بواسطتها تتم ممارسة السلطة في تسيير ثروات البلاد.

3/ قدرة الحكومة على تصور وبناء وتطبيق السياسات بطريقة تسمح للحكومة بممارسة مهامها.

اهتم البنك بالنقطتين الأخيرتين محترما في ذلك مهامه كبنك لكن ما فتئ أن انتقل إلى مرحلة أخرى باعتبار أن "إعادة الجدولة" المربوطة بالتنمية هي عملية سياسية إلى حد كبير:

1/ الشروط المتنوعة والصعبة المفروضة على الدول المتخلفة أصبحت مستعصية التطبيق سياسيا و تقنيا.

2/ سياسات إبعاد الدولة بدأت تعلن فشلها وتسمح بتجنيد منتقديها لأنها لم تتمكن من تحقيق الإصلاحات المرجوة. (41)

لقد دخل البنك الدولي النقاش من خلال مفهوم "الرشادة الجيدة" (good governance) لأن البنك هو الهيئة الوسيطة بين الحكومات فيما بعد الحرب ولهذا كان في مركز قوة و بإمكانه التأثير على القرارات السياسية للحكومات التي تطلب المعونات المالية كما فعل حين فرض مجموعة من "التعديلات الهيكلية" (42) وحتى تاريخ قريب كان البنك يرى أن الرشادة مرتبطة بمبدأ حرية السوق التي يجب أن تتدعم بإطار سياسي و قانوني مساعد، فقد رأى عام 1991 مثلا أن "الرشادة الجيدة" تتضمن أساسا توفير "قواعد لجعل الأسواق تعمل بطريقة فعالة". (43)

أما فيما يخص محتويات مفهوم الرشادة فإن مختلف التعريفات التي تعرضت للرشادة تقريبا تجمع على أنه يشير إلى نقاط أربعة:

1/ تسيير القطاع العام.

2/ المسؤولية والمساءلة.

3/ الإطار القانوني للتنمية أي سيادة دولة القانون.

4/ الإعلام والشفافية.

لقد علق على ذلك ميك مور (Mick Moore) بقوله: "الرشادة منتوج إيديولوجي يعكس توجها أمريكيا انجليزيا لبراليا تعدديا اجتماعيا سياسيا يسيطر اليوم".(44) ويرى بهذا المعنى أن الرشادة تركز على الجانب القانوني للاعتقاد الضمني الذي يرى أنه (the more law, the better) كلما زاد عدد القوانين كان أحسن، الشيء الذي يتعارض مع كثير من الوضعيات في المجتمعات الأخرى. إن هذا يعود لاعتقاد القائمين على إستراتيجية البنك الدولي بأن السير الحسن للأسواق يحتاج إلى مزيد من الأطر القانونية.(45) لكن الملاحظ أنه لتصحيح هذا وحتى يصبح مفهوم الرشادة أداة تحليلية مفيدة في ملاحظة العمليات السياسية اليومية يجب أن يشير إلى مجموعة عمليات ويتطور من خلال المفاوضات ومحاولة خلق الإجماع و اتخاذ القرار و يتضمن كذلك تعددية في الفواعل وفي المستويات ويستند إلى التفاعلات. (46)

ومن الشروط الأساسية لتحقق الرشادة داخل الأنظمة السياسية نجد (47):

1/ الشفافية (transparency) أي أن أسباب اتخاذ القرارات وعملية اتخاذ القرارات تكون كلها واضحة.

2/ المساءلة (accountability) أي تحمل المسؤولية كاملة بعد اتخاذ القرار.

3/ المصداقية (credibility) أي القضاء على الرشوة ويصبح صانع القرارات لا يمثل نفسه بل يمثل كل الفئات الاجتماعية.

من هنا يمكن أن نحصر عناصر الرشادة في العنصرين التاليين:

1/ لا يمكن اعتبار الرشادة مجرد مجموعة من الآليات التنظيمية لتوزيع الثروات القليلة، أي شيء يشبه الحكومة مع توسيع حدود التدخل فقط. فالحديث المتزايد والدراسات الأكاديمية للرشادة تعني أن هذه الظاهرة تختلف عن الحكومة وتشير إل كثير من التطورات في التغيرات الاجتماعية. يمكن اعتبار الرشادة على أنها "طريقة أخرى" للتفكير في التنظيم السياسي داخل عمليات العولمة التي اعتبرها الكثير من المفكرين "انتقال لموقع السلطة" (a shift in the location of authority) ونقل النشاطات الاقتصادية والمالية إلى مساحة فوق وطنية إضافة إلى ظهور مجتمع مدني عالمي ونخب من نوع آخر.

2/ هناك فرق آخر بين الحكم (governing) والرشادة (governance) بحيث يعرف الأول على أنه " مجموع التفاعلات التي يشارك فيها الفاعلون العامون والخواص والتي تستهدف حل المشاكل الاجتماعية أو خلق فرص اجتماعية" في حين أن الرشادة تتطور "كناتج للتصورات النظرية للحكم".(48)

من خلال مختلف الدراسات والآراء تم التوصل إلى أنه يمكن تلخيص نماذج الرشادة الدولية فيما يلي:

1/ نموذج آدم سميث المكتشَف (Adam Smith Revisited Model) أي وضع الثقة في نظام السوق مع تقليص دور الدولة ومختلف المؤسسات السياسية.

2/ نموذج التفتت (Fragmentation Model) حيث تعود الدول إلى وظائفها الأصلية و تفشل العولمة بسبب ظهور الصراعات الاقتصادية والثقافية والسياسية.

3/ نموذج الهيمنة الأمريكية (Pax Americana Model) بحيث يتم تنظيم وإعادة بناء شبكة الرشادة العالمية والفوضى من قبل القوة الأمريكية ويتم حل المشاكل العالمية "بالطريقة الأمريكية" تحت القيادة الأمريكية. (49)

4/ نموذج التنسيق العالمي (Global Coordination Model) حيث تُلعب الأدوار من طرف كل من الدول والمؤسسات الجهوية والمنظمات الحكومية أي أن هذا النظام يضم الحكومات الوطنية إلى جانب مؤسسا الرشادة على المستوى الجهوي الإقليمي وكذلك العالمي (الأمم المتحدة)، بمعنى أن هناك تقسيمات جغرافية للرشادة (geographic layers) وتقسيماتحسب مجال التخصص (governance by issue). (50)

الملاحظة العامة حول هذه النماذج هي أنها موجودة في الواقع كلها وفي نفس الوقت بحيث هناك توجهات نحو التفتيت (الأقليات) وأخرى نحو التعاون، بعضها نحو اللبرالية والبعض الآخر نحو الأمركة وهذا ما خلق الارتباك لدى الباحثين والنقاشات الحادة المتناقضة. يبدو أن رود لوبرز قد أشار إلى ذلك بطريقة معبرة حين قال بأنه

بإمكان الرشادة أن تكون "مجموع العمليات التي بواسطتها يمكن للمجتمعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التفاوض حول أشكال الترتيبات الاجتماعية الكونية على أساس التعاون الصراعي".(51)

بعد الحديث عن الترتيبات العالمية فإن السؤال المعرفي الأساسي في هذا المجال الآن هو: هل يمكن اعتبار الرشادة العالمية تحولا في منظورات العلاقات الدولية؟ ترى الباحثة كلاوديا بادوفاني (Claudia Padovani) أنه لا يمكن ذلك إلا إذا كانت هذه العملية مصحوبة بفرص أكبر للمجتمع المدني في كل مستويات وبنى الرشادة. ظهور المنظور(52) لا يكون إلا بفشل المنظورات الأخرى في التعامل مع المعطيات والمشاكل المطروحة على المستوى العالمي، ولأن المشاركة والديمقراطية أكبر من أن تكون مسألة إجرائية أو هندسة مؤسساتية فإن التغير في المنظور إذن لا يمكن أن يكون لا بوجود تغير هيكلي وثقافي في العمليات السياسية العالمية وهذا يعني:

1/ حينما يتم تحديد الأهداف التي يصبو إلى تحقيقها المنظور الجديد فإنه يجب توفير الوسائل لتحقيق المشاركة المباشرة في عمليات الرشادة.

2/ حينما يمتلك المشاركون في عمليات الرشادة مستوى معينا من الوعي السياسي ويتم الاعتراف بهم كفاعلين شرعيين في عمليات الرشادة (ثقافة مؤسساتية).(53)

إن مبدأ المنظور حسب نفس الباحثة ينطلق من محاولة مناقشة الرشادة ليس في علاقتها بمفهوم الحكومة فقط بل بتوسيع للعلاقة بين الحكومة (government)، الحكم (governing)، والرشادة (governance).(54)

الملاحظ أن الباحثة تنطلق من فكرة العلاقة بين الفاعلين واعتراف الدولة بهم لكن أساس الرشادة هي أنها تفرض نفسها كطريقة للعمل تدفع بالدولة ومؤسساتها ليس إلى الاعتراف بل إلى التسليم بالمعطى الجديد وبالفاعلين الذين يقاسمونها السلطة ويشتركون معها في عمليات اتخاذ القرار. الدولة في علاقتها التقليدية العمودية (الهرمية) مع مختلف الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين تصبح عائقا في وجه تطور العمل السياسي هذا إذا لم توصف بالدكتاتورية وبالتالي فإنها تجد نفسها أمام خيار واحد وهو التعاون مع هؤلاء الفاعلين كي تتمكن من الاستمرار على مستوين:

1/ المستوى الأول وهو الحيز الداخلي الذي يؤدي إلى خلق علاقة "طبيعية" مع المواطن الذي يصبح بدوره عنصرا فعالا في مجال دعم أجهزة الدولة في مواجهة كافة أشكال المعارضة (يقدم لها الدعم بلغة ديفيد إيستون).

2/ المستوى الثاني وهو الحيز الخارجي الذي يمنح للدولة شرعية تمكنها من تسيير مؤسساتها بطريقة منسجمة و يقدم المساعدة لمختلف الفواعل الآخرين من خلال فتح الفرص أمامهم للتفاعل مع فواعل أخرى في دول أخرى أو مستويات أخرى.

علاقة العولمة بالرشادة

أثناء الحديث عن العولمة والرشادة نجد أن المصطلحين يتميزان بشهرة كبيرة بسبب حضورهما في النقاشات الاقتصادية والسياسية المتنوعة سواء بين المختصين أو حتى بين غير المختصين. الإشكالية يقول مارك بيسون (Mark Beeson) هي ليست في كون المفهومين غير معرفين بدقة فقط بل لأنهما، وخاصة الرشادة، يستعملان كجزء من الخطاب الإصلاحي الذي إذا ما تمكن من الوصول إلى حيز التطبيق تكون له انعكاسات كبيرة على الممارسات السياسية والاقتصادية في مختلف مناطق العالم. 55 الملاحظ أن الدولة تحولت من الحامي للمواطنين من المخاطر إلى الخطر الأول على حقوقهم و هذا ما طرح إشكالية عميقة على نظام ما بعد الحرب الباردة بحيث تضاربت أشكال الوجود السياسي بين احترام سيادة الدول من جهة و فرض مبادئ الرشادة من جهة أخرى.(56)

ففي مرحلة الحرب الباردة كانت القوى الكبرى في حاجة إلى أنظمة سياسية موزعة في العالم لها القوة والقدرة لى بناء أحلاف وعلاقات تعاون وذلك ما أدى إلى انتشار الدكتاتوريات والأنظمة الاستبدادية ولكن تغير الأمر بعد سقوط سور برلين وحوادث 11 سبتمبر بحيث أصبحت المساعدات والقروض تأخذ بعين الاعتبار تعامل الأنظمة داخليا مع رعاياها في مسائل حقوق الإنسان وبدا ضروريا وضع شروط حول كيفية تسيير هذه الدول الزبونة لشؤونها الداخلية. وجب أيضا إيجاد إطار يمكن من منح الشرعية لمختلف التدخلات في الشؤون الداخلية للدول أي "القضايا الحساسة" كما يسميها البنك العالمي.(57)

نمت الرشادة بشكل معتبر و تعددت ترتيباتها المتعددة الأطراف والتي جاءت بالموازاة مع ظاهرة تقلص سيادة الدولة بحيث تخلت الدولة عن نظرتها الأحادية لكثير من الأبعاد الدولية وبدأت تتدخل بشكل جماعي (مع التفاوت في الجوانب المؤسساتية بين مختلف التدخلات) في ترتيبات النظام الرأسمالي العالمي التي بلغ عدد ترتيباتها الإقليمية 100 منذ سنة 1945 منها 29 في الممتدة بين 1992-1995.(58)

جاءت أفكار الرشادة مكملة لتلك التي راجت مع العولمة ولذا فإن الرشادة أخذت تقود نحو عالم جديد يتميز بخاصيتين أساسيتين:

1/ الانفصال الذي وقع بين مصالح المجتمع السياسي أي السلطة من جهة والمجتمع الاقتصادي أي الشركات من جهة أخرى والذي يتمثل في استعمالهما لتقنيات مختلفة للاستمرار والربح وفي أشكال التواصل مع المحيط.

2/ الرشادة هي تعبير عن منظور جديد للسلطة لا يجد تعبيره في الترتيب الستاتيكي والهرمي للسلطة بل في قنوات مرنة ومتحركة أي أن العمل يصبح ديناميكيا ويلجأ إلى إدخال الفواعل الذين يقدمون شيئا إيجابيا لناتج التعاون.

الرشادة إذن هي عملية أفقية تدرج في صفوفها كل الفاعلين في المجتمع بحيث أن الدولة تصبح فاعلا من بين تلك الفواعل أي أن عملها لا يمر بالضرورة عبر سيادة الدولة بل عبر مجموعة من القيم وآليات الرقابة لكن مشكل الرشادة هي تشتتها على مستويين، الداخلي والخارجي، أي أنها تحدث داخل الدولة وخارجها. من هنا تم الربط بين العمليتين الرشادة المحلية (local governance) والرشادة العالمية (global governance) للحديث عن مفهوم جديد يجمع الاثنين وهو (glocal governance).(59) الشيء الإيجابي حسب غوران هايدن (Goran Hayden) هو أن مفهوم الرشادة لا يحدد مركز اتخاذ القرار الفعلي بحيث يمكن له أن يكون داخل الدولة أو داخل منظمة دولية أو أي سياق هيكلي آخر أي أنه لا يتعارض مع نظريات العلاقات الدولية. (60)

تم استعمال مفهوم "الرشادة الجيدة" لمدة (شاع في سنوات 1989-1990) كمبدأ عام موجه للوكالات والبنوك التي تطلب من الدول المستقبلة للديون أن تلتزم بتطبيق عمليات إدارية محددة في مجال التنمية وتعمل على خلق آليات سياسية فعالة بهدف ذلك، اليوم وقد ولى هذا الاستعمال فقد بدأ التفكير في تفاعلات جديدة بين المانحين للأموال والمستقبلين لها تمثل الرشادة الجيدة شرطا أساسيا في الحصول على المساعدة، أي أن المفهوم أصبح أداة لاختيار الدول التي تستحق المساعدة.

رغم عدم دقته فقد احتل مفهوم "الرشادة الجيدة" الصدارة في النقاشات الأكاديمية والسياسية لقدرته على جلب الانتباه إلى قائمة من القضايا غير المحددة المرتبطة بصناعة السياسة العامة وهياكل السلطة.(61)

بعض الخلل في علاقة العولمة بالرشادة

يرى بعض الباحثين وخاصة الواقعيين منهم بقلم كينيث وولتز (Kenneth Waltz) أن العولمة لم تؤد إلى الكثير من التغيرات بحيث تركت قارات بكاملها خارج المدار المعولم وأنها تقنية أمريكية جديدة تشير إلى انتصار قيم الديمقراطية وقانون السوق 62 وأن الرشادة ليست وصفة يمكن نقلها بسهولة إلى الدول المتخلفة تمكنها من الخروج من مآزقها السياسية و الاقتصادية مرة واحدة لكنها عملية معقدة. يرى ستيفن كراسنر (Stephen Krasner) بأن فشل الرشادة في الدول الضعيفة يهدد ليس فقط وضع المواطنين داخل هذه الدول بل المصالح المادية للدول الأقوى في النظام الدولي لأن الآليات السياسية المتوفرة اليوم لا تكفي للتعامل مع حالات انهيار السلطة المحلية داخل "الدول الفاشلة" (failed states) أو "السائرة نحو الفشل (failing states) لأن الإطار التقليدي للسيادة هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحقها في التمتع بالاستقلالية والاعتراف الدولي. يرى الباحث إذن بأن هذا الفشل ليس قدرا بل يمكن بناء ترتيبات مؤسساتية بديلة من خلال "سيادة مشتركة" (shared sovereignty) والتي تؤدي إلى تدخل فاعلين خارجيين في جوانب معينة من الحكم المحلي بطريقة شبه دائمة.(63)

إن التعقيدات التي تعتري العولمة تنتقل إلى الرشادة بفعل أنماط القوة وشكل النظام الدولي وتوزيع مراكز الهيمنة على المستوى الشامل ويمكن قراءة هذه العملية بطريقتين: (64)

1/ مسألة عالمية المعايير التي تضعها الدول القوية اقتصاديا (الدائنة) للرشادة الجيدة لأن تلك المعايير ليست دقيقة ثم أنها بعيدة جدا عن العالمية. كان من الممكن لهذه المعايير التي هي وليدة بيئات مختلفة أن تشكل منطلقا للأنثروبولوجيا السياسية المقارنة أو لعلم السياسة ولكن الدول القوية لا ترغب في بناء معاييرها باستيرادها من البيئات الثقافية والاجتماعية الأخرى بل من إدراكها للعالم الذي يحيط بها وبقيمها التي تقدم على أنها عالمية وهذا ما يعد جزءا من الصراع الثقافي في العلاقات الدولية أو حتى الصراع الحضاري الذي تحدث عنه صاموئيل هانتينغتون.

2/ مسألة الفارق بين السياسي والأكاديمي، أي أن الأخير ينطلق من اختلاف وجهات النظر أما رجال السياسة في الدول القوية المسيطرة ماليا فينطلقون من صلاحية نظرتهم وضرورة نقلها إلى الآخرين ولذا يتحدثون عن الجماعات الأمنية وعن نظرية السلم الديمقراطي التي ترى في القيم اللبرالية وهيمنة الرأسمالية خير العالم لأن هيمنة تلك القيم على المستوى العالمي ستؤدي إلى سلم دائم (بلغة إيمانويل كانط).

لقد تبين أن عالم اللبرالية الجديدة لم يكن كاملا لأن العالم "المعولم" يشتمل على دول يحكمها الاعتماد المتبادل لكنها دول تختلف عن بعضها البعض بشكل كبير ولم تكن تلك الاختلافات بادية للعيان في نظام الحرب الباردة لأن كل الاهتمام كان منصبا على الانقسامات بين العوالم الثلاث، أما اليوم فإن تعدد المصالح و الولاءات والقيم بدأ يطفو على السطح. فالاختلاف في درجات النمو والأولويات السياسية والخلفيات الثقافية بدأ يظهر داخل الهيئات الحكومية الدولية مثل منظمة التجارة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة الشيء الذي يجعل من الصعب الوصول إلى رشادة عالمية ذات مصداقية بواسطة المؤسسات الدولية الموجودة اليوم. إن استعمال القوى الكبرى لهذه المنظمات بهدف السيطرة والحسابات الإستراتيجية والمصالح الاقتصادية كما حدث مع العراق قد خلق نوعا من الريبة والشك لدى الدول الضعيفة التي وجدت نفسها عرضة لسياسات عدوانية من أشكال مختلفة وخلق انهيارا في مصداقية المنظمات الدولية التي غدت أداة في يد القوة المسيطرة (hegemon).

إن الدول أصبحت تواجه نوعا من الحساسية التي تسببت فيها أو دعمتها ظاهرة العولمة (65) بدا بأن الدول تعاني من عيوب حكومية فهي في لحظة العولمة أقل مصداقية و أقل فعالية لأن قوتها على تطبيق الرشادة محدودة جغرافيا في حين أن العمليات المفترض أن تديرها والمشاكل التي من الواجب أن تحلها هي مشاكل عالمية أو على الأقل تتعدى الحدود الوطنية إضافة إلى أن السياسات الداخلية في حد ذاتها أصبحت موجهة من قبل عمليات دولية وفاعلين دوليين مثل سياسات صندوق النقد الدولي.

خاتمة

النقاش حول هذه المسألة يدفع إلى البحث عن مفاهيم تكون أقرب إلى الواقع منه إلى التجريد، مفاهيم قادرة على أن تتحول إلى سياسات وممارسات تكون قادرة على تغيير الواقع الملموس بالعمل السياسي الفعال الذي لا يقصي فردا أو شعبا أو حتى شعوبا وقارات كاملة من عمليات بناء عالم جديد. الرشادة بكل نقائصها وعيوبها فهي أداة فعالة قادرة على الإشارة إلى عالم جديد و تحديد معالمه هذا إذا ما كانت متبوعة بديمقراطية حقيقية تخدم الشعوب وليس ديمقراطية الواجهة التي تمكن الأنظمة السياسية المتخلفة من التخفي وراء مسارات جديدة لكن مضمونها قديم وتعرفه الشعوب جيدا، الشعوب التي عانت الفقر و الأمراض و الحروب الأهلية و التمزق، وإذا لم تتحول إلى أداة في يد الدول المهيمنة لإعادة إنتاج سلوكات كولونيالية أثرت كثيرا على مسيرات ومصائر الشعوب وولدت صراعات تاريخية تحتاج إلى أجيال كاملة كي تخمد.

المراجع والهوامش

1- Toffler Alvin, *The Third Wave: The Classic Study of Tomorrow*. Bantam Books, London, 1984.

2- Fukuyama Francis, *The End of History and the Last Man*. Penguin, London, 1992

3- Mearsheimer John J.. '*Back to the future: instability in Europe after the Cold War*' International Security 15, 1, Summer 1990,. pp. 5-56

4- Held David and McGrew Anthony, Polity: *Global Transformations* text site. Site: http://www.polity.co.uk/global/global.htm

5- Lubbers Ruud and Koorevaar Jolanda, "Primary Globalisation, Secondary Globalisation, and the Sustainable Development Paradigm - Opposing Forces in the 21st Century". Expo 2000, OECD Forum for the Future. Conference on 21st Century Social Dynamics: Towards the Creative Society, Berlin,December 6 – 7, 1999. pp 1-20, at 2. Site: http://www.mgimo.ru/fileserver/2004/kafedry/mirec/konf_2-12-05/primary-secondary_globaliz.pdf

6- Koorevaa Jolanda, "Governance in an Era of Globalization", paper for theClub of Rome Annual Meeting, Vienna 26-27 November 1999. Site: http://www.xs4all.nl/koorevaa/html/governan.html

7- Held David and McGrew Anthony, "Globalization". Site: http://www.polity.co.uk/global/globocp.htm

8- Held David, "Democracy and Globalization", MPIFG Working Paper 97/5, May 1997, lecture given on March 20, 1997.

9- Scholte Jan Aart, "Global Capitalism and the State", International Affairs, Vol 73, 3, July 1997, pp.427-452. Site: http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/globaliz.htm

10- Koorevaar Jolanda, "Governance in an Era of Globalization", op. cit.

11- Scholte Jan Aart, "Global Capitalism and the State", op.cit.

12- Held David, "Democracy and Globalization", op.cit.

13- Dupas Gilberto, "The Logic of Globalization: Tensions and Governability in Contemporary Society", Management of Social Transformations (MOST) Discussion Paper N°52, 2001. Site: http://www.unesco.org/most/dsp52.htm

14- Lubbers Ruud, "Globalization, Governance and Sustainable Development", Report of the Speech, The Sustainability Challenge Foundation, June 1999, pp.4-5. Site: http://kubnw16.uvt.nl/web/globus/lubpdfs/ecology/ecolog31.pdf

15- Vasquez John & Henehan Marie T., "Globalization, Territoriality and Interstate War", Paper prepared for the Conference on Globalization, Territoriality and Conflict, University of California, San Diego, January 16-18, 2004, p.1. Site: http://www.intlstudies.ucsd.edu/iicas_research_papers/globalization%20territoriality%20and%20conflit%20conference/vas_hensandiegodoublef.pdf

16- Ibid p.14

17- Potter David et al, eds, Democratization. Cambridge, Polity Press, 1997.

18- Held David, "Democracy and Globalization", op.cit.

19- Ohmae K, The End of the Nation-State: the Rise of Regional Economies. London, Harper Collins, 1995.

20- Special Issue, "What Future for the State?", Daedalus, 124, Spring 1995.

21- Cerny Philip, "Paradoxes of the Competition State: the Dynamics of Political Globalization", Government & Opposition, 32, pp.251-274 at p258.

22- John Hoffman, "The Politics of ender, Law and Order", p.1. Site: http://www.psa.ac.uk/cps/1996/hoff.pdf

23- Ibid. p.1

24- Idem. p.1

25- Financial Times, 11 March 1996, p1 citing Bank for International Settlements.

26- Financial Times, 1 March 1996, p7.

27- Scholte Jan Aart, "Global Capitalism and the State", op.cit.

28- Goodman D.S.G. & Segal G., eds, China Deconstructs: Polities, Trade and Regionalism. London: Rootledge, 1994.

29- Financial Times, 26 March 1997, p6.

30- Scholte Jan Aart, "Global Capitalism and the State", op.cit.

31- Ibid.

32-Roberts S., "Fictitious Capital, Fictitious Spaces: The Geography of Offshore Financial Flows", in S.Corbridge et al. eds, Money, Power and Space. Oxford: Blackwell, 1994, p97.

33-Krasner Stephen, "Economic Interdependence and Independent Statehood", in R.H.Jackson & A.James, eds, States in a Changing World: a Contemporary Analysis. Oxford, Clarendon, 1993. p318

34- Cerny P.G., The Changing Architecture of Politics: Structure, Agency and the Future of the State. London, Sage, 1989. p205

35- Keohane Robert, "Global Governance and democratic accountability", Chapter prepared for a volume to be edited by David Held and Mathias Koenig-Archibugi from the Miliband Lectures, London School of Economics, Spring 2002. p3. Site: http://www.lse.ac.uk/collections/LSEPublicLecturesAndEvents/pdf/20020701t1531t001.pdf

36- Kooiman J., "Social-Political Governance: Introduction", in J.Kooiman, ed., Modern Governance: New Government-Society Interactions. Sage, London, 1993. p2.

37- Rosenau James, "Governance in the Twenty-First Century". Global Governance, vol1, N1, Winter 1995: pp13-43.

38- Sklar Holly, ed., Trilateralism: The Trilateral Commission and Elite Planning for World Management. Black Rose Books, Montreal, 1980.

39-Campbell Bonnie, "gouvernance, réformes institutionnelles et redéfinition du rôle de l'Etat: quelques enjeux conceptuels et politiques soulevés par le projet de gouvernance décentralisée de la banque mondiale", Acte de la journée d'études de l'équipe CEDIM/FCAR. Site: http://www.er.uqam.ca/nobel/ieim/spip.php?article377

40- Governance is the manner in which power is exercised in the management of a country's economic and social resources for development".

41-Campbell Bonnie, "gouvernance, réformes institutionnelles et redéfinition du rôle de l'Etat: quelques enjeux conceptuels et politiques soulevés par le projet de gouvernance décentralisée de la banque mondiale", op. cit.

42- Beeson Mark, "Globalization, Governance, and the Political-Economy of Public Policy Reform in East-Asia", Governance: an International Journal of Policy and Administration, vol.14, 4, October 2001, pp.481-502 at p.484.

43- Ibid. , p.485.

44-Campbell Bonnie, "gouvernance, réformes institutionnelles et redéfinition du rôle de l'Etat: quelques enjeux conceptuels et politiques soulevés par le projet de gouvernance décentralisée de la banque mondiale", op. cit.

45- إن المنظور اللبرالي التعددي الذي يرى أن المواطن يكون أكثر انضباطا حين تتوقف أجهزة الدولة عن استغلاله واضطهاده هو أساس وثيقة البنك العالمي حول "الرشادة والتنمية" التي لا تقدم الشيء الكثير لفهم بنية وإعادة إنتاج أسس النظام السياسي، النقطة الضرورية لتطبيق السياسات الإصلاحية التي يسعى إليها البنك.

46- Padovani Claudia, "Global Governance Analysis and Democracy: From Output to Outcome, a Theoretical Approach to WSIS", at p.4. Site: http://www.ssrc.org/programs/itic/publications/knowledge_report/memos/padovanimemo.pdf

47- Lubbers Ruud and Koorevaar Jolanda, "Primary Globalization, Secondary Globalization, and the Sustainable Development Paradigm - Opposing Forces in the 21st Century", op. cit., p.7

48- Governing is the totality of interactions, in which public and private actors participate, aimed at solving societal opportunities./ Governance is the totality of theoretical conceptions of governing. 12, p3.

49 - هنا تسيطر مفاهيم مثل: Empire, Soft Power, Hegemon, Hegemonic Stability

50- Koorevaar Jolanda, "Governance in an Era of Globalization", op. cit.

51- Lubbers Ruud, "Globalization, Governance and Sustainable Development", op. cit. p.5

52 - حول مفهوم المنظور أنظر المرجع الأساسي:

Thomas Kuhn, The Structure of Scientific Revolutions.(International Encyclopaedia of Unified Science). Chicago & London, University of Chicago Press, 1970.

53- Padovani Claudia, "Global Governance Analysis and Democracy: From Output to Outcome, a Theoretical Approach to WSIS", op. cit. , p.2

54- Ibid, p.2

55- Beeson Mark, "Globalization, Governance, and the Political-Economy of Public Policy Reform in East-Asia", op. cit. , p.482.

56- Moller. B, Security Concepts: New Challenges and Risks. COPRI Working Papers, N°18, Copenhagen: Copenhagen Peace Research Institute.

57- Doornbos Martin, "Good Governance: the Metamorphosis of a Policy Metaphor", Journal of International Affairs, Fall 2003, Vol.57, 1, pp.3-17 at p.5

58- Scholte Jan Aart, "Global Capitalism and the State", op.cit.

59- Bressi Giovanni, "The Impact of Globalization: Opportunities and Challenges for Glocal Development in Europe, Latin America and The Caribbean". Site: www.iadb.org/sds/doc/SOCPonenciaBressiENG.pdf

60- Doornbos Martin, "Good Governance: the Metamorphosis of a Policy Metaphor", op. cit.,p p.4-5

61- Ibid, p.3

62- Kenneth Waltz, Columbia University, "Globalization and Governance", PS Online, December 1999. Site: http://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/walglob.htm

63- Krasner Stephen, "Governance Failures and Alternatives to Sovereignty", Center on Democracy, Development and the Rule of Law, CDDRL, Stanford Institute on International Studies, Working Paper N°1, 2 November 2004.

64- Doornbos Martin, "Good Governance: the Metamorphosis of a Policy Metaphor", op. cit.,p p.8-9

65- Koorevaar Jolanda, "Governance in an Era of Globalization", op. cit.